

تنفيذ خطة مؤتمر ريو + 20:

الخطة غير المنجزة لتنمية القدرات

اعترف مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 بضرورة معالجة الاختناقات في قدرات تنفيذ التزامات ريو. وبعد ذلك بعشرين عاما، تتيح النظرة البعيدة والتعلم (حتى من حالات الإخفاق) إمكانية تصميم نظام متين لتنمية القدرات لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو + 20.

على أكتاف قمة الأرض

بعد مؤتمر قمة الأرض، الذي أشاع شعار 'فكّرْ عالميا، وتصرّفْ محليا'، كان من المفهوم أن عمل التنمية المستدامة في معظمه يتعين أن يتم على المستوى المحلي. ولذلك لزمّت معالجة جوانب القصور في القدرة المؤسسية المحلية. وقد استحدثت برنامج القدرة 21 لهذه الغاية.

وتظل المسائل المحلية التي يعالجها برنامج القدرة 21 مسائل بالغة الأهمية في الوقت الراهن. وعلى سبيل المثال، يصف [دليل سبيل التنمية المنخفض الكربون](#) الممارسات الصالحة التي ثبتت نجاعتها عالميا لأنها كانت متلائمة مع الواقع الوطني ودون الوطني. ومن جهة أخرى، حدد [تقييم عالمي لبرنامج القدرة 21](#) خلال عقده الأول ثغرتين رئيسيتين تتعين معالجتهما في المستقبل وهما:

- تعزيز الروابط بالهيكل المؤسسي وهيكل السياسات على المستوى الوطني - بمد جسور بين المحلي والوطني؛
 - إقامة روابط ملائمة فيما بين القطاعات، بما فيها روابط بوزارات التخطيط والمالية على المستوى الوطني.
- وتظل هذه التحديات هامة في الوقت الراهن.

تنمية القدرات لمؤتمر ريو + 20

واستفيدت دروس أخرى منذ عام 1992، ولاسيما بشأن الائتلافات من أجل التغيير،

ينبغي أن يعمل مرفق تنمية القدرات لمؤتمر ريو + 20 على ما يلي:

- إحداث ما يلزم من قنوات وحواجز وهيكل مؤسسية للربط بين الوكالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز القدرات الوطنية لإدارة المخاطر عن طريق تحسين النتائج وإدارة المشاريع، والشراء، وممارسات الرصد والتقييم؛
- العمل على توسيع التزام أصحاب المصلحة المتعددين، والحفز على إنشاء ائتلافات وشراكات متعددة الأطراف مناصرة للتغيير؛
- دعم مناصري التغيير وخطط التغيير عن طريق تطوير القيادة.

والتحول، وإدارة المخاطر المحيطة بصناديق التمويل العمودي، والموازنة في تنمية القدرات بين جهود الأمد القصير وجهود الأمد الطويل. ويمكن استخدام هذه المجموعة الوافية من الدروس كأرضية متينة يستند إليها مرفق لتنمية القدرات لدعم التنفيذ الوطني للقرارات المزمع اتخاذها في مؤتمر ريو + 20 - استنادا إلى [المسودة الأولى](#) للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20. ويمكن لهذا المرفق أن يقوم بما يلي:

- دعم إدارة المخاطر المرتبطة بموارد التمويل العمودي؛
 - سهيل إقامة مسالك مؤسسية عبر القطاعات لأغراض اتساق السياسات وتكامل التخطيط؛
 - دعم الشراكات المناصرة للتغيير مع القطاعين العام والخاص والفاعلين في المجتمع المدني؛
 - تلبية حاجة الفاعلين من أجل التغيير ومناصريه إلى مناهج تغيير وحيز للعمل.
- ولدعم عمليات الانتقال الوطنية إلى التنمية المستدامة - ولاسيما من حيث اتساق السياسات، وإدارة المخاطر، وبناء الائتلافات، وتطوير القيادة - ينبغي أن يكون مرفق التنمية المستدامة:
- سريعا ورشيقا ومرنا؛
 - وأن يكون مستودعا ووسيطا للخبرة والمعرفة والتعاون التقني للبلدان والجهات المانحة

• وأن يدعمه صندوق رأس مال المجازفة وصندوق تعزيز؛

• وأن يُسهل نقل المعرفة والخبرة، سواء قطاعيا أو مؤقتا - بإشراك أفرقة التدخل السريع، وذوي الخبرة سواء القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل، والمدربين والموجهين والمسهلين؛

• وأن يستخدم نهج التعاون فيما بين الأقران والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقاسم المعرفة المتطورة.

• وأن يكيف بعناية الخبرة والمعرفة مع السياقات والتصنيفات القطرية (من قبيل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان المتوسطة الدخل وما إلى ذلك)؛

• وأن يركز بدقة على أفضل الممارسات من أجل التنمية الفعالة للقدرات، مؤكدا على العمليات المستندة إلى الطلب والتي يملك الزبائن زمامها، وضامنا تتابع النتائج على مدى فترة زمنية، ومستشفا بأمانة أسس التقييم الذاتي والأدلة.

مرفق لتنمية القدرات منبثق عن مؤتمر ريو + 20

ينبغي أن يتضمن خط الخدمات ما يلي:

• مساعدة البلدان على ترشيد الهياكل والترتيبات المؤسسية للتنسيق القائم على الأدلة للسياسات المشتركة بين القطاعات، وللتخطيط المتكامل وتخصيص الموارد. ومن شأن خط الخدمات هذا أن يساعد البلدان على تحديد أفضل السبل لتنسيق الشؤون الوطنية والشؤون المحلية؛ وتنسيق تصميم السياسات وتنفيذها؛ والتنسيق بين الوزارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ وهيئات القطاع الخاص والقطاع العام وهيئات المجتمع المدني.

• مساعدة البلدان على إدارة المخاطر المحيطة بالتمويل العمودي، لاسيما من حيث إدارة المشاريع، والشراء، والرصد والتقييم والتحقق والإبلاغ. وبإنشاء حلقات مثمرة ذات إمكانات عميقة الفائدة، يمكن أن يعمل خط الخدمات على تحقيق القيمة مقابل المال المستثمر للبلدان الشريكة والجهات المانحة والمستثمرين من القطاع الخاص.

• دعم إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بإنشاء أفرقة لمثلي القطاع الخاص وفئات المجتمع المدني وإشراكها في صوغ السياسات ذات الأهمية التجارية والبيئية. ويمكن لخط الخدمات أن يؤكد على بناء الائتلافات والشبكات والشراكات، وإدارة النزاعات.

• دعم المناصرين وعوامل التغيير. إذ سيعزز خط الخدمات القدرات الوطنية على تطوير القيادة والتوجيه، والتدريب في مجال الأخلاقيات والقيم، والحساسية الجنسانية وما إلى ذلك. كما يمكن إحداث حيز للعمل لفائدة قادة التغيير ومناصريه - للاجتماع وطنيا وعبر الحدود، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن المناهج بغرض التفكير والمواومة ووضع الاستراتيجيات.

ويمكن أن يتضمن تصنيف خدمات المرفق ما يلي:

تنمية القدرات في الممارسة العملية: بحيرة تونل ساب، كمبوديا

تعد بحيرة تونل ساب في كمبوديا من أكبر بحيرات المياه العذبة في آسيا. إذ يغذيها نهر الميكونغ، وتغطي 13 000 كيلومتر مربع في الموسم الممطر؛ ويعيش في حوضها ما يقارب 3 ملايين شخص.

وفي التسعينات، بدأت بحيرة تونل ساب تمتلئ بالجرين بسبب إزالة الأحراج وتدفق سيول الرواسب؛ وأدى الصيد التجاري للأسماك إلى استنفاد الأرصدة السمكية مما حرم الصيادين المحليين من مصدر رزقهم. وأصبح المجتمع المحلي المعتمد على البحيرة والذي يتزايد فقره يعتمد اعتمادا مدمرا على النظام الإيكولوجي للحوض.

فهب عدد من الوكالات الإنمائية الكبيرة إلى تقديم المساعدة؛ وسهلت مبادرة 'القدرة 21' إجراء حوار سريع على مستوى المجتمع المحلي، ثم رعت اجتماعات مع واضعي السياسات على المستوى المحلي. واشتركت وزارة مصائد الأسماك ومفوضية التخطيط في 'ائتلاف للتعزيز' مع وزارة البيئة لوضع السياسات بصورة متكاملة. وتم تدريب جمعية الصيادين التجاريين على الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وعلى استخدام صيادي الكفاف. وحظي مناصرو التغيير المحليون بالدعم في ضمان عدم اعتداء أي جانب على حقوق الجانب الآخر، وفي حل المنازعات التي تنشأ. وقاد المبادرة بأكملها كمبوديون؛ إذ لم يشترك فيها إلا بضعة خبراء دوليين.

وحدثت هذه العملية في وقت كانت فيه منهجيات المسالك التسهيلية لتنمية القدرات لا تزال في بدايتها. ومنذ ذلك الحين، نما مقدار المعرفة المتاح عالميا بشأن تنمية القدرات، وذلك جزئيا بفضل تجارب القطاع الخاص في مجال التوسع.

واليوم، تنعم بحيرة تونل ساب بالعافية وتدار مواردها إدارة مستدامة. وهي بذلك يمكن أن تكون بمثابة دراسة حالة فردية تبين كيف يمكن أن تكون للاستثمارات الصغيرة في تنمية القدرات منافع كبيرة للتنمية المستدامة.

• إيفاد مسهلين في مجال تنمية القدرات والقيادة (مدربين، وموجهين وأقران)، مصحوبين بخبراء تقنيين ومستشارين، استنادا إلى مواعيد متباينة حسب الطلب واستراتيجيات انسحاب واضحة؛

• واستخدام تطبيقات معرفة مخصصة وسهلة الاستعمال ومجموعات مشتركة مصممة لبلدان محددة أو لتصنيفات قطرية.

تمويل مرفق مؤتمر ريو + 20 لتنمية القدرات

تقدر احتياجات هذا المرفق من الموارد بحوالي 500 مليون دولار، على مدى 10 سنوات. ويتضمن هذا الرقم تكاليف ما يلي:

• صندوق رأس مال المجازفة، لتمويل اختبار المفاهيم الابتكارية؛

• وتمويل التوسع لتغطية تكاليف نشر المشاريع النموذجية على الصعيد الوطني.

كلمات شكر: الكاتب: نيلوي بانيرجي، نائب المدير ومستشار أقدم لشؤون السياسات، فريق تنمية القدرات التابع للبرنامج الإنمائي.

معلومات جهة الاتصال: niloy.banerjee@undp.org